انعكاس عملية الإصلاح السياسي في المرحلة الانتقالية على الأمن المجتمعي في الدول العربية

أ. صباح كزيز
جامعة محمد خيضر– بسكرة

أ. سليم بوسكين
جامعة20 أوت 1955 –سكيكدة

الملخص:

يعد الأمن المجتمعي وادارة التوع إحدى أهم الأهداف المنشودة من عملية الإصلاح السياسي في الدول العربية، وخاصة تلك التي تشهد مراحل انتقالية معقدة عقب الحراك الشعبي الذي أطاح بعدد من الأنظمة السياسية، حيث تسعى هذه الاصلاحات لمعالجة إرث القمع السياسي، وإرساء دعائم نظام مستقر لحقوق الإنسان والتعايش المجتمعي،بهدف استعادة التماسك المجتمعي والاستقرار السياسي. لذا نحاول من خلال هذه الورقة دراسة أثر عملية الاصلاح السياسي ومعالجة قضايا المرحلة الانتقالية والعملية الدستورية على الأمن المجتمعي في دول الحراك العربي.

مقدمة:

شكلت المنطقة العربية لعقود طويلة من الزمن حالة استثنائية لمسارات التحول التي افرزتها المتغيرات الدولية خصوصا مرحلة ما بعد الحرب الباردة،فقد أفرزت التحولات العالمية جملة من التغيرات مست مجالات مختلفة وحملت معها مفاهيم وآليات تهدف لترسيخ منظومة قيم ومبادئ تؤسس لعالم جديد، ولهذا تم التأكيد على ضرورة الاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، باعتبار إن عملية الاصلاحات السياسية عادة ما تكون نتاج تكاثف مجموعة عوامل داخلية وخارجية لها تأثيرات بنيوية و قيمية على النسق الاجتماعي والسياسي، وتنعكس في السياقات السلوكية و التفاعلية داخل البناء والتركيب الاجتماعي، غير أن الاصلاح السياسي في دول العالم الثالث والذي تعتبر الدول العربية جزء منه، غالبا ما يكون مصحوب بالعنف تحت مسميات مختلفة كالثورة التي تعتبر أكثر المصطلحات الوصفية للبيئة التي تعرف أزمات سياسية وتخلف سياسي، فالإصلاح السياسي الناتج عن العنف عادة ما يؤدي إلى خلق ظروف مؤسسية تتميز بالانهيار والعجز ما ينجر عنه الفراغ السياسي والقانوني، وظروف اجتماعية تصادمية بين

فئات اجتماعية تعبر عن مصالح مختلفة، الأمر الذي يودي واقع اللا تعايش، وهو ما يعبر عنه بالمرحلة الانتقالية، هذه المرحلة التي تكون من أبرز تحدياتها العدالة الانتقالية والاصلاح السياسي للمحافظة على الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي و حقوق الإنسان أو ما يسمى بالأمن المجتمعي.

وعلى هذا الأساس، تبحث المداخلة في الإشكالية التالية: **كيف انعكست عملية الاصلاح السياسي في المرحلة الانتقالية على الأمن المجتمعي في الدول العربية؟**

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للدراسة (مفهوم الاصلاح السياسي، مفهوم المرحلة الانتقالية، مفهوم الأمن المجتمعي)

أولا: مفهوم الاصلاح السياسي

يعرف مفهوم الإصلاح السّياسي، حسب قاموس وبستر للمصطلحات السّياسية، بأنه يعني تحسين النظام السّياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد، كما عرفته الموسوعة السياسية بأنّه تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية، أي دون المساس بأسسها.وعليه، فإنّ مفهوم الإصلاح السّياسي يختلف كليًّا وجذريًّا عن معنى الثورة، فالأوّل يستهدف التغيير المتدرّج والجزئي للنظام السّياسي والبنى الاجتماعية، بينما الثورة تستهدف التغيير الكلّي لكافّة النظم والأنساق وعلى رأسها النظام السّياسي، وبشكل دراماتيكي وجذري.[1] فقد تعتبر الثورة أن الإصلاح غير ممكن في إطار النظام القائم، ولابد من تغير النظام بالكامل وإقامة نظام جديد يقوم على أسس جديدة.[2]

ومن أبرز المظاهر الأساسية التي يتمتّع بها النظام السّياسي، الذي يمارس وظيفة الإصلاح باستمرار، الاحتكام إلى القانون وسيادته وتمتّعه بالشفافية والمشاركة الشعبية في اتّخاذ القرار والعدل الاجتماعي وفعالية الأجهزة الحكومية والإنجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمساءلة، وتمتّعه بحسن التخطيط والرؤية الاستراتيجية للسياسات الداخلية والخارجية. لكن الإصلاح قد يكون تمويها وتضليلا للحفاظ على الحكم كما هو الحال في بعض الدول العربية التي يكون فيها الإصلاح لامتصاص الغضب الجماهيري، ولا يطال إلا مؤسسات هامشية خارج صنع القرار أو يكون

خطابيا لتمرير أزمة،[3] وفي هذا السياق يعتبر الدكتور خالد السيفي هذا النوع من الإصلاح السياسي: "بأنه كالطلاء الخارجي على الصدأ، قد يحقق بعض الاحترام ويُعطي بعض الاطمئنان لكن يبقى الكل فيه مخادعا مراوغا ... والمؤسسة الحاكمة لا تفهم المواطن ولا تلبي احتياجاته، والمواطن مشغول بفك الرموز والمعادلات للتغيير الموعود.[4]

ثانيا: مفهوم المرحلة الانتقالية

الانتقال في اللغة من التنقل ويعني قطع مسافة من موقع الى آخر من حيث المكان، أو التحول في الزمن من مرحلة إلى مرحلة أخرى مغايرة في طبيعتها، أما المرحلة الانتقالية أو الفترات الانتقالية في حياة الشعوب والدول تعتبر حلا وقتيا الغرض منه تأمين الانتقال من إطار ساسي ودستوري سابق إلى إطار سياسي جديد. فهو ليس فقط مرور من وضع إلى وضع مغاير بقدر ما هو مرور من وضع سائد وموجود إلى وضع مطلوب ومنشود.والمرحلة الانتقالية تنشأ ضرورة عن الثورة، ففي بنية الثورة يوجد حتما وضع انتقاليلأنه في كل ثورة هناك خطوتين تتمثل الأولى في هدم النظام السابق للثورة وتتمثل الخطوة الثانية في بناء وتشيد نظام جديد يشمل كافة متطلبات الحياة (الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية) ولايقتصر على الجانب الدستوري فقط.[5]

تعدالمراحل الانتقالية للثورات من أكثر المراحل التاريخية صعوبة وخطورة على الدولة والمجتمع، فهي تتسم بعدة سمات من شأنها أن تؤدي لانتشار الاختلالات النفسية، مثل: الفوضى، وانتشار حالة السيولة وعدم اليقين، وانفجار صراعات سياسية واجتماعية واقتصادية، والتغييرفي أنماط التحالفات السياسية، وتصاعد المطالب الفئوية بصورة كبيرة، فضلا عن حدوث فجوة بين الآمال والتوقعات من ناحية والواقع والممارسة من ناحية أخرى، ولصعوبة هذه العملية أطلق البعض عليها "دراما عملية الانتقال"، وقد تحولت هذه المراحل في الدول العربية إلى بيئة خصبة منتجة للاضطرابات.

بالعودة للمرحلة الانتقالية في بلدان الحراك العربي، فعندما أنطلق الحراك بشكل متتابع في تونس، مصر، ليبيا واليمن ثم سوريا، كان الهدف الرئيسي لها، أيا كانت الشعارات التي حملها، هو إسقاط النظم الاستبدادية التي حكمت تلك الدول طويلا وبأساليب مختلفة، وبالفعل تمكنت من إسقاط أربعة من تلك النظم، لتدخل الدول بعدها مراحل جديدة تم الاعتياد على وصفها بـ"الانتقالية"، التي يفترض أن تشهد الترتيبات الخاصة بإقامة النظم الجديدة على

أسس مختلفة تحقق أهداف الحراك في "جمهوريات أفضل"، فالانتقالية هي تلك المرحلة الحاسمة التي يتم فيها تحديد نتائج الحراك، وبالتالي يمكن التنبؤ بالنتائج الإيجابية أو السلبية له من خلال هذه المرحلة الانتقالية والقوى التي تتصارع فيما بينها، والنظر فيما إن كانت قوى الأنظمة السابقة لم تستسلم بعد ومازالت موجودة في الساحة، وأيضا مواقف القوى الفاعلة التي كانت وراء الحراك. فهي مرحلة طبيعية وحتمية في أي تحول ديمقراطي وغالبا ما تكون مرحلة ضبابية لأن رؤوس النظام سقطت ولكن النظام نفسه بمؤسساته واصحاب المصالح المرتبطين به لم يسقطوا بل مازالوا يقاوموا ويحاولوا العودة من خلال طرق التفافيه، فيظهر ما يسمى " الثورة المضادة "والمحاولات لا سقاط هيبة الأمن واضعاف سلطة الدولة.

وفيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية بعد الحراك فإنها تميزت بجملة من التحديات يمكن تلخيصها في الآتي:[6]

1. تستغرق المراحل الانتقالية فترات طويلة بفعل بطء أو ارتباك الخطوات المتخذة أو سيطرة الصراعات على في مرحلة مابعد الحراك؛
2. الصراعات السياسية تبدو أعنف وأكثر عمقا وجذرية مما كان متصورا، فالقضية تجاوزت إقامة نظام ديمقراطي جديد محل نظام استبدادي قديم إلي صراعات علي السلطة من ناحية، وصراعات على الدولة من ناحية أخرى، حيث تسعي كافة القوي السياسية إلي إثبات وجودها، ليس فقط من خلال آليات التحول القائمة على المنافسة السياسية بل من خلال الحشد الثوري ايضا واعمال العنف احيانا والثورة المضادة؛
3. ظهور العديد من الاشكاليات المعقدة لا يبدو حلها سهلا أبدا كصياغة الدساتير بين القوى الاسلامية والمدنية وأوضاع الجيش فيما بعد الحراك وشكل الاقتصاد، ونوعية التحالفات الخارجية للدول في المرحلة الانتقالية؛
4. العجز الانتقالي بفعل التحديات التي تركها النظام السابق سياسيا واقتصاديا واجتماعيا واداريا على نحو تتحول معه إلى عقبات هيكلية أمام الحراك مما يثير فكرة العجز الانتقالي.
5. رفض الخضوع لأي سلطة أو الامتناع عن الاستجابة لنداءات السلطة بتسليم الاسلحة، فضلا عن حدوث مصادمات بين المليشيات مما دفع إلى انزلاق البلاد في حرب أهلية كما حدث في ليبيا واليمن.[7]

ثالثا: مفهوم الأمن المجتمعي

يعتبر الامن المجتمعي من أهم مستويات التحليل في الدراسات الأمنية المعاصرة، حيث يتجاوز الصراع التقليدي الذي يعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات الدولة إلى اعتباره كيانا قائما بذاته وموضوع مرجعي للأمن، ويتمحور الأمن المجتمعي حول الهوية ومدى قدرة المجتمع على الحفاظ على سماته الخاصة في سياق ظروف ومتغيرات وتهديدات فعلية أو محتملة[8].

ويرى (باري بوزان) أن المأزق الأمني يدور حول (الهوية–Identity) أو ما يسميه (المأزق الأمني المجتمعي)[9]، فعندما تشعر مجموعة ما باللاأمن إزاء السلطة أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم يؤدي ذلك إلى المأزق المجتمعي، ومع تصاعد حدة المأزق الأمني المجتمعي فإن التنافس على الموارد والسلطة يتحول إلى محاولة إزالة الأطراف الأخرى عبر التصفية الإثنية، وغالبا ما تكون النزاعات الأمنية داخل المجتمع سببها فشل الدولة في إدارة وتسيير شؤون الحكم ويشتت ركائز الأمن والاستقرار الداخلي وهنا تصبح الدولة وسيلة لتحقيق الأمن وليس غاية الأمن في حد ذاتها.

إذا تصاعدت حدة المأزق الأمني المجتمعي، فإن نتائجه قد تكون خطيرة وتمتد من التنافس لاستنفاذ موارد نادرة (كالموارد الطبيعية أو المخصصات الحكومية)، إلى السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر التصفية الإثنية. ولأن المدنيين والنساء والأطفال والشباب هم الذين يحملون بذور بقاء الآخر واستمراره، فإنهم يشكلون الهدف المفضل لأطراف النزاعات الإثنية. ويُكَرَّس ذلك أكثر بانهيار احتكار الدول لاستعمال وسائل العنف أو الإقرار بالعلاقات الاجتماعية التي تدفع إلى إثارة النَّعرات الإثنية في المجتمع. ويصعب في وضعية كهذه الاحتفاظ بالنظرة التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة، فهو هنا كيان قائم بذاته وموضوع متميز للأمن.

المحور الثاني: واقع الإصلاح السياسي في المرحلة الانتقالية في الدول العربية

تلعب طريقة إدارة المرحلة الانتقالية والقوى المتحكمة فيها دورا محوريا في تحديد نجاح أو فشل الحراك في تحقيق أهدافها. فقد يؤديغياب الرؤية الواضحة والمتفق عليها إلى التخبط والفشل، كما قد تنجح قوة سياسية أومجتمعية، أو تحالف بين عدد منها،في تحويل مسار المرحلة الانتقالية إلى ما يخدم مصالحها، معيقة بذلك حدوث تغييرات جذرية أو المطلوبة.

بعد الحراك أو الانتفاضة الجماهيرية أو النخبوية ضد الأنظمة الحاكمة تتوج في الغالب المرحلة الانتقالية بالإصلاحات، فالإصلاح لابد أن يقود إلى عملية تغيير إذا كان جديا، فهو تغيير في تصوّرات وممارسات النظام السّياسي والاجتماعي والمؤسّسات المرتبطة بهما نحو الأفضل، وكذلك محاربة مظاهر الفساد والضعف والخلل فيهما، من خلال مختلف الوسائل السلمية المؤثرة، كإسداء النصح وتقديم الاقتراحات والمشورة وكشف مظاهر الخلل، والمشاركة الإيجابية في الوزارة والبرلمان، وإقامة الأحزاب الحرّة، وتفعيل مؤسّسات المجتمع المدني وتقويتها، وممارسة المزيد من التحفيز والضغط للدفع باتجاه الإصلاحات السّياسية.[10] غير أنه عند تتبع الاصلاحات في المنطقة العربية في المرحلة الانتقالية يمكن حصرها في نقطتين:

أولا: الاصلاحات الدستورية:

انطلاقا من الادراك بأن الإصلاح الدستوري هو عملية أساسية في الفترة الانتقالية، حيث يكون التأطير الفعلي للدولة خلالها في طور التشكيل، حيث شكلت مبادرات الاصلاح في الدول العربية مصدرا للمعلومات حول الفقرات الدستورية المتعلقة بالمسائل الحساسة كالدور الاجتماعي للدولة، دور الجيش، وإدارة التنوع. من خلال المشروع الذي جرى العمل عليه بين أعوام 2012- 2014، ورغم أن مصر وتونس اجتازتا الاستحقاق الدستوري، بينما لا تزال هذا الاستحقاق قيد الانجاز في دول أخرى كليبيا التي لم تستكمل هذا الاستحقاق.

غير أن المعضلة الأساسية التي تواجه دول الحراك العربي هي تحويل تلك الدساتير إلى مدخلات حقيقية لتطوير العمل الديمقراطي والحقوقي، لاسيما أن العديد من البلدان العربية عرفت قبل الحراك دساتير تحوي حقوق وحريات عديدة لم تكن تصل لأرض الواقع، بيد أن ما أحدثته الثورات من تغيرات أساسية تتعلق بتقوية المجتمع في مواجهة الدولة قد يفتح الطريق أمام تفعيل تلك الدساتير.

لقد خطت دول الحراك العربي خطوات متباينة على طريق وضع الدستور؛ فقد أقر الدستور الجديد في مصر في منتصف يناير 2014 بعد استفتاء شعبي شارك فيه 20.5 مليون ناخب بنسبة 38.6% من إجمالي المقيدين بقاعدة الناخبين، وجاءت موافقة المصريين بنسبة 98.1% من إجمالي المشاركين في التصويت. وفي الشهر ذاته، شهدت تونس المصادقة على دستور الجمهورية الثانية بعد طرحه للتصويت بالمجلس الوطني

التأسيسي (البرلمان)، حيثجاءت المصادقة على الدستور بعد موافقة مائتي نائب واعتراض 12 وتحفظ أربعة نواب من أعضاء المجلس الوطني التأسيسي في 26 يناير/كانون الثاني 2014. [11]و عليه واعتماده رسميا في 27 يناير/كانون الثاني 2014.

ويعد هذا الدستور الثالث في تاريخ تونس الحديث بعد دستوريْ عاميْ 1861 و1959. ويأتي في أعقاب نجاح الثورة التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي ونظامه في يناير/كانون الثاني 2011، حيث عُلق العمل بدستور 1959، وعُمل بدستور مؤقت سمي قانون التنظيم المؤقت للسلطة العمومية، وأقره المجلس الوطني التأسيسي التونسي للعمل به إلى أن تم إقرار الدستور الدائم للبلاد.

وقد أكد الدستور التونسي الذي يتكون من 149 مادة مقسمة إلى توطئة، وعشرة أبواب، على التمسك بتعاليم الإسلام ومقاصده المتسمة بالتفتّح والاعتدال، وترسيخ نظام جمهوري ديمقراطي تشاركي، في إطار دولة مدنية، السيادة فيها للشعب عبر التداول السلمي على الحكم بواسطة الانتخابات الحرة وعلى مبدأ الفصل بين السلطات والتوازن بينها.

ثانيا: تقديم مشروع العدالة الانتقالية كآلية تهدف الى تفكيك منظومة الاستبداد والفساد وترسيخ مبدأ المساءلة والمحاسبة

تعد العدالة الانتقالية إحدى أهم متطلبات الإصلاح السياسي في الدول العربية، وخاصة تلك التي تشهد مراحل انتقالية معقدة عقب الحراكالشعبي الذي أطاح بالأنظمة السياسية، وتسعى لمعالجة إرث القمع السياسي، والملاحقات الأمنية للنشطاء السياسيين ومحاسبة المسئولين عنها وإرساء دعائم نظام مستقر لحقوق الإنسان، بهدف استعادة التماسك المجتمعي والاستقرار السياسي.

وفي إطار الاصلاحات السياسية ومشروعات القوانين الصادرة بعد الحراك في دول العربية، قامت هذه الاخيرة بتبني مشاريع قوانين خاصة بالعدالة الانتقالية؛ على غرار مشروع القانون الأساسي للعدالة الانتقالية بتونس، والذي عرف العدالة الانتقالية بأنها:" مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق

الإنسان بكشف حقيقتها، ومحاسبة المسؤولين عنها، وجبر ضرر الضحايا، ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها، ويرسي ضمانات عدم التكرار، والانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام حكم ديمقراطي يسهم في تكريس منظومة حقوق الانسان"".وبالرغم من أن كل من دول الحراك العربي (تونس و مصر و ليبيا واليمن) دخلت مسارات مختلفة للعدالة الانتقالية، غير أن تجربة تونس تعد الأكثر وضوحا ونجاحا حتى الآن. فاليمن وليبيا يشكل التحدي الأمني وعدم التوافقات السياسية والوضع المتسم بالفوضى وعدم الاستقرار وغياب المؤسسات وانفلات الأمن، العامل الأهم الذي يعيق تطبيق آليات العدالة الانتقالية.

ولأن مسألة العدالة الانتقالية ليست مجرد شعار فرضته أجواء الحراك، بقدر ما هي مدخل سياسي لإعادة هيكلة الحياة العامة، وذلك من خلالبناء استراتيجية شاملة للعدالة الانتقالية يجب أن تكون هناك بعض العناصر الأساسية، أهمها:[12]

أولاً– لجان الحقيقة: بغرض الكشف عن الحقيقة ؛وذلك لعدة أسباب أهمها مساعدة الوعي المجتمعي للوصول إلى حقيقة ما جرى من انتهاكات ومنع حدوثها في المستقبلوالعمل على التوثيق لمرحلة مهمة في تاريخ المجتمع حتى يمنع تزويرها أو إعادة كتابتها .

ثانيا–المحاكمات:ضرورة إجراء محاكمات عادلة ضمن إطار القانون، فهذه المحاكمات ضرورية ليس فقط عندما يتعلق الأمر بانتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، ولكن أيضا من أجل تعزيز مبادئ المراقبة والمحاسبة والمساءلة في مرحلة يستعد المجتمع فيها لكشف الحقيقة والبدء بمرحلة بناء بأسس جديدة.

ثالثاً–التعويض :وهذا يستلزم التعويض بشقيه المادي والمعنوي، إذ على السلطة الجديدة توفير الفرص اللازمة لتعويض الضحايا وعائلاتهم كل حسب حالته.ولا يقل التعويض المعنوي أهمية عن المادي حيث يأتي بأشكال عدة من ضمنها إعادة التأهيل النفسي والاعتراف بما جرى في الماضي وتوثيقه.

رابعاً–الإصلاح المؤسسي:عندما يمارس نظام حكم القمع باتجاه معارضيه ويرتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان فعادة ما تكون مؤسسات الدولة متورطة بشكل أو بآخر،إذ أن الدولة مطالبة بإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية

والإصلاح المؤسساتي، فالمطلوب هنا هو تغيير بنيوي في جهاز الدولة وذلك حتى تمنع تكرار مثل هذه الممارسات في المستقبل.

كانت تونس من بين أكثر الدول العربية تقدما بصفة عامة في إجراءات العدالة الانتقالية[13]. إذ تم إسناد ملف حقوق الإنسان إلى وزارة مختصة، هي "وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية". كما تضمن برنامج عمل الحكومة المؤقتة بعد الثورة موضوع "العدالة الانتقالية" كإحدى الأولويات الأربع في عملها، وأنشئت آلية خاصة لتعويض الضحايا وتأهيلهم، تمثلت في "صندوق شهداء وجرحي الثورة وضحايا الاستبداد.ووفقا للمرسوم رقم 97 لسنة 2011، تم تشكيل لجنة شهداء الثورة ومصابيها، تضم في عضويتها ممثلين عن المجتمع المدني، ورئاسة الحكومة، والمجلس الوطني التأسيسي، وتم إنشاء لجنة فنية للإشراف على الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية، وكل ذلك تزامن مع ما تم إجراؤه من محاكمات جنائية لرموز النظام السابق.[14]

وبعد الحوار الوطني ومراعاة للمعايير الدولية للعدالة الانتقالية، تمت صياغة مشروع القانون الأساسي للعدالة الانتقالية في أواخر شهر أكتوبر 2012 من قبل اللجنة الفنية للإشراف على الحوار الوطني غير أن المصادقة عليه تأخرت حتى 14 ديسمبر 2013.هذا القانون المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، قد مثل رؤية متكاملة لمسار العدالة الانتقالية بحيث تضمن 70 فصلا موزعة على عنوانين كبيرين، خصص الأول لتعريف العدالة الانتقالية وضبط مجالاتها وخصص الثاني لهيئة الحقيقة والكرامة؛ وهي الهيئة الموكل لها الإشراف على مسار العدالة الانتقالية حيث أشار القانون إلى أنها هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري. والهيئة مطالبة بإعداد تقارير سنوية توثق فيها الحقائق التي توصلت إليها وتحديد المسؤوليات والأسباب التي أدت إلى الانتهاكات من الفترة الممتدة من 1955 إلى حين صدور القانون، أي ديسمبر 2013.

غير أن هذا القانون قد شابه العديد من النقائص والهفوات التي ستؤثر حتما على التطبيق في الواقع على غرار استخدام المفاهيم الواسعة وبدون تحديد دقيق لها، وكذا غياب الوضوح في معايير الاختيار والترشيح لقضاة الدوائر القضائية المتخصصة. مع ذلك يمكن القول أن صدور قانون العدالة الانتقالية يعتبر في حد ذاته حدثا مهما في المسار

الانتقالي لتونس، غير أن النتائج المرجوة منه لن تظهر إلا عن طريق تفعيله بصفة جيدة بعيدة عن التسييس لعمل هيئة الحقيقة والكرامة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تستوجب يقظة المجتمع المدني ومتابعته لها بكل دقة .[15]

المحور الثالث: تحديات الأمن المجتمعي في ظل الإصلاحات السياسية في دول الحراك العربي

نحاول من خلال هذا المحور التركيز على أثر عملية الاصلاح السياسي ومعالجة قضايا المرحلة الانتقاليةوالعملية الدستورية على السلم والتعايش المجتمعي في دول الحراك العربي. حيث خصصت هذه الجزئية من الورقة البحثية دراسة التحديات التي تواجه الأمن المجتمعي والناجمة عن أزمة بناء الدولة و الاصلاح السياسي في المرحلة الانتقالية وانعكاس التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام السياسي على البناء الاجتماعي .

1- اشكالية الاندماج الوطنيوإدارة التنوع المجتمعي في المرحلة الانتقالية:

جوهر هذه الأزمة أن الدولة عجزت عن أن تفرض نفسها باعتبارها موضع الولاء الأكبر الجامع للفرد والمجتمع، وعجزت عن أن تكرس مفهوم المواطنة الجامعة والولاء الوطني الجامع في مواجهة الولاءات والانتماءات الفرعية، الأمر الذي أدى إلى تفجر وصعود الطائفية كما هو الحال في اليمن ومنه اهتزاز مفهوم الولاء الوطنيما أدى إلى انكشاف مفهوم الدولة في اليمن وصعود منطق القبيلة بعداحتدام التوتر الطائفي وتزايد النزعات الانفصالية،فالبعد العقائدي والقبلي في الصراع داخل اليمن وتزايد المطالب الانفصالية للحراك الجنوبي ،هي نتيجة عجز الدولة عن ادارة التنوع المجتمعي وبالتالي العجز عن بناء دولة ذات مقومات سياسية ووظيفية وبنيوية تعمل على المحافظة على كيان المجتمع، وتعمل على بنائه وتفهمه ضمن إطار الوطن الواحد المتماسك.

2- أزمة الشرعيةوتأثيرها التعايش السياسي والسلم المجتمعي:

تتعلق بتحقيق الاتفاق حول مشروعية السلطة القائمة والمسؤوليات الخاصة بالحكم، وهي مشكلة تدور حول تحقيق الاتفاق العام والقبول بالسلطة السياسية القائمة والاعتراف والرضا بها عبر إقناع المحكومين بالسند والمبرر الذي تعتمد عليه هذه السلطة في تفسير احتكارها إصدار القوانين وإدارة شؤون المجتمع الداخلية وعلاقاتها الخارجية.

في ليبيا:على النقيض من التجربة التونسية عجزت ليبيا عن تحويل مطالب الحراك إلى واقع في ظل انهيار الدولة ونشوب حرب أهلية بين الأطراف المتصارعة في البلاد. فالميدان الذي احتفل فيه الليبيون في عام 2011 بسقوط نظام "القذافي" بعد عقود طويلة من الاستبداد، أصبح هو نفسه المكان الذي يتناحر فيه الليبيون حول السلطة، كما باتت ليبيا معقلاً للجماعات الإرهابية والجهادية، في ظل عدم وجود جيش وطني قادر على مواجهة مثل هذه المخاطر المتزايدة. فالحكومات المتعاقبة عاجزة عن الحكم، والمجالس التشريعية غير قادرة على الحسم.

في اليمن: تنحي الرئيس اليمني السابق (صالح) عن السلطة ونقله لصلاحياته إلى نائبه، حيث أعلن الرئيس اليمني عبد الله صالح أواخر شهر فيفري عام 2012 تنحيه عن السلطة التزاماً ببنود المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، بعد انتخاب عبد ربه منصور هادي رئيسا للجمهورية اليمنية، بدأ التمدد الحوثي على الأراضي اليمنية حيث سيطرت جماعة الحوثي على عدة محافظات وتمكنت من محاصرة العاصمة صنعاء،[16]

وبالتالي أزمة الشرعية هي التحدي الأبرز الذي تواجهه بلدان الحراك العربي يتمثل في التوصل إلى توافقات بشأن العملية السياسية وإقامة شرعية سياسية جديدة خارجة عن منطق الصراع بين مختلف أطرفه، بحيث أن هذه الشرعية يجب أن تُبنى على أساس المواطنة التي تتطلب صيغة توافقية تمثل كل شعب.

3- غياب العدالة التوزيعية وعدم قدرة الدولة على التغلغل وانعكاسات ذلك على التعايش المجتمعي:

يقصد بها ضعف أو غياب العدالة التوزيعية فيما يخص كل مخرجات النظام السياسي من قرارات وتشريعات، قوانين وسياسات عامة وذلك ما ينتج إحباطات وتهميش قد يؤدي إلى سلوكات عنيفة. حيثتدور أزمة التوزيع حول الاختلال الحاصل في توزيع نسب الموارد والثروات والخدمات على وحدات المجتمع وأفراده ، وهي عادة تبرز حين يستأثر عدد قليل من الأفراد بثروات المجتمع وخيراته، وتُحرم الغالبية العظمى منها، فعجز الحكومات عن إشباع وكفاية الرغبات والاحتياجات الأساسية للمواطنين (من سكن وتعليم وعمل وحريات) قد يتسبّب في تهديد كيان الدولة ذاته في هذه البلدان.

إضافة إلى عدم قدرة الحكومة على التغلغل والنفاذ إلى كافة انحاء اقليم الدولة،وفرض سيطرتها عليه كامل نطاقها الجغرافي،مما يعرقل تنفيذ السياسات المرسومة،فتنفيذ الحكومة لسياسات ذات مغزى يتوقف على قدرتها على الوصول الى كافة الطبقات الاجتماعية المشكلة لمجتمعها ولمس الحياة اليومية للسكان. والملاحظ ان أزمة التغلغل لها علاقة وطيدة بأزمتي الهوية والشرعية ففي حالة عدم القدرة على التغلغل في ارجاء الاقليم،تكون السلطة السياسية فاقدة للشرعية في هذه المناطق كما أن مواطنيها يفتقدون للمواطنة حيث تغيب لديهم مسألة الولاء للوطن مما يولد أزمة هوية. حيث نلاحظ ان هذه الازمة تعاني منها العديد من البلدان العربية في المرحلة الانتقالية خصوصا اليمن حيث عجز النظام على التغلغل في ظل سيطرت جماعة الحوثي على عدة محافظات وتمكنت من محاصرة العاصمة صنعاء، ومن ثم أصبح لهذه الجماعة القدرة على فرض سيطرتها على الساحة السياسية بالسلاح وامتد النطاق الجغرافي لسيطرة الحوثيين ليصل إلى منطقة باب المندب المطلة على شواطئ مضيق باب المندب الاستراتيجي وهو الأمر الذي دعا السعودية إلى تشكيل تحالف مكون من 10 دول لضرب بعض القواعد الحوثية في اليمن خشية من توسع التهديد الحوثي ليشمل الحدود السعودية إضافة إلى سيطرتهم على جزيرة "ميون" الواقعة على مدخل المضيق.[17]

الأمر نفسه في ليبيا دولة لا تتغلغل وسلطات غير قادرة على بناء مؤسسة عسكرية قوية ومنضبطة يفسر الكثير من أزمات بناء الدولة والتعايش المجتمعي والسياسي التي تواجه الدولة الليبية. وقد كان لكل ذلك تأثير سلبي على ثقة المواطنين في مؤسسات المرحلة الانتقالية وقياداتها السياسية التي فشلت التغلغل ومواجهة الإرهاب، والتعامل مع انتشار السلاح.

4- إشكالية العدالة الانتقالية و المصالحة الوطنية:

للعدالة الانتقالية أهمية بالغة لا يمكن إنكارها في مختلف التجارب الدولية في المراحل الانتقالية، غير أن مشروع العدالة الانتقالية في بلدان الحراك العربي عرف الفشل الذي كانت له تأثيرات سلبية على الأمن المجتمعي واضحة (باستثناء الحالة التونسية التي حققت نجاح نسبي) وتتجلى من مظاهر فشل مشروع العدالة الانتقالية والمصالحة من خلال:

- ✓ استمرار تهديد التماسك الجغرافي و الوحدة الوطنية التي تدعم فيما بعد بوحدة الهوية الوطنية كما هو الحال في اليمن.
- ✓ استمرار انتهاك حقوق الإنسان وغياب العمل الجاد و الحثيث في سبيل وقف هذه الانتهاكات والكشف على مرتكبيها و إقامة المحاكمات الجنائية.
- ✓ طرح تحدي إعادة بناء المؤسسات السياسية و الاجتماعية و تفعيل الأداء الوظيفي لأجهزة الدولة في مرحلة ما بعد التحول.
- ✓ عدم التمكن من تحقيق مقاربة تشاركية بالمفهوم الاجتماعي في إعادة البناء و التأهيل السياسي الأمر الذي يساهم في استرجاع الثقة الاجتماعية في مؤسسات الدولة و التي تكون قد اهتزت في المرحلة السابقة.
- ✓ عدم التمكن من تحقيق الحكم الراشد الذي يساعد على بناء الهوية الواحدة من خلال محاربة و رفض الإقصاء و التهميش و كل المظاهر التي تؤدي إلى الانفصام السياسي بين المجتمع و النظام السياسي.

لذلك من المستبعد أن تتمكن منظومات العدالة الانتقالية في الدول العربية من تجاوز التحديات المعقدة التي تعترض تطبيقها، في ظل تسييس تطبيق القانون، وافتقاد السلطات القضائية للاستقلال، وتركيز النخب الصاعدة في دول الحراك العربي على إجراءات الإقصاء السياسي والانتقام الجماعي من الخصوم او الثورة المضادة، فضلا عن عدم تهيئة المناخ السياسي والقانوني لإنجاز هذا الاستحقاق، بسبب تصاعد حدة الاستقطاب السياسي والصراعات الإثنية والنزعات الانفصالية، بشكل يزيد من احتمال أن يصبح تطبيق إجراءات العدالة الانتقالية أحد الاستحقاقات المؤجلة إلى حين الانتهاء من الانتقال الديمقراطي للسلطة وتسوية الصراعات السياسية والطائفية.

الخاتمة :

إن محاولة الربط بين الاصلاحات السياسية كمفهوم أو متغير مستقل و الأمن المجتمعي كمفهوم تابع، هي – في حقيقة الأمر– محاولة لتتبع التشابك والترابط الانعكاسي المعقد الذي يعد جزء في تكوين الظاهرة الاجتماعية التي تتصف بالتغير وعدم الثبات من خلال أنماط إنسانية مختلفة في التحول تحددها في الكثير من الحالات خصائص سياسية و مجتمعية و اقتصادية و ثقافية سائدة في البيئة الاجتماعية.

الهوامش:

[1]– محمّد عبد الغفور الشيوخ، تأثير الثورات العربية على ظاهرة الإسلام السياسي في الوطن العربي دراسة استشرافية للتأثيرات العامة للثورات العربية على التيارات الدنية في المملكة العربية السعودية (2011-2013)"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (قسم القانون والعلوم السّياسية، كلية القانون والعلوم السّياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك مع جامعة بنغازي، ليبيا،2013)،، ص22.

[2]–عزمي بشارة، "في الثورة وللقابلية للثورة"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت2011، ص27.

[3]– عزمي بشارة، "في الثورة وللقابلية للثورة"، المرجع نفسه، ص26.

[4]– خالد السيفي،" الجذور والقشور: هل هي ثورة أم إصلاح أم تمرد ". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://ksroot.blogspot.com/2011/04/blog-post.html.

[5] منعم برهومي، المؤسسات السياسية الانتقالية التونسية، تونس: مجمع الاطرش للكتاب المختص ،2014، ص ص 15-16.

[6]صباح كزيز، "دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن2010- 2014"، مذكرة ماجستير في تخصص علاقات دولية واستراتيجية، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015)،ص ص 102- 103.

[7]– أبو بكر الدسوقي،"الثورات العربية:لماذا سقطت في مصيدة المرحلة الانتقالية"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الاهرام،العدد188 ،المجلد47،افريل 2012،ص50.

[8]- Darrio Battistella,Théories des relation internationales, 2-ed, Paris press de sciences po, 2006, pp 481- 482.

[9]- Bill McSweeny,**Identity and security**: **Buzan and the Copenhagen school**,International studies: Creat Britain, vol.22, n-1, Jan 1996.p83.

[10]– عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 26.

[11]– مروةنظير،" معضلةالتفعيل:
الدلالاتالسياسيةللمسارالدستوريفيدولالربيعالعربي"،المركزالإقليميللدراساتالاستراتيجية،متوفرعلىالرابطالالكتروني:
http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=618

[12]– أبيبكربلقايد، "العدالةخلالالمراحلالانتقالية(تونسوليبيأنموذجا)"، المجلة الافريقية للعلوم السياسية، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://maspolitiques.com/ar/index.php/fr/using-joomla

[13]- انظر :قانونأساسيعدد 53 لسنة 2013 مؤرخفي 24 ديسمبر 2013 يتعلقبإرساءالعدالةالانتقاليةوتنظيمها.

[14] - أبيبكربلقايد، "العدالةخلالالمراحلالانتقالية(تونسوليبيأنموذجا)"،المرجع نفسه.

[15]- وحيدالفرشيشيوآخرون،العدالةالانتقاليةفيتونس،وصدرالقانون!،تونس:
الجمعيةالتونسيةللدفاععنالحرياتالفرديةومركزالكواكبيللتحولاتالديمقراطية، 2014،صص.199،181.

[16]- صباح كزيز، نجاة مدوخ ،"العدالةالانتقاليةفياليمن : بينالمفهوموتحدياتالتطبيق"،مجلةجيللأبحاثالقانونيةالمعمقة،لبنان:
مركزجيللبحثالعلمي،العدد10،يناير 2017،ص60.

[17]إسلام أحمد حسن، "أطراف الصراع في اليمن: حساب اتمربكة"، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://webcache.googleusercontent.com